الواقع الانتقالى لأنظمة المكتبات والمعلومات فى الجزائر

عناصر إشكالية الانتقال على ضوء التحولات التكنولوجية

عبد الإله عبد القادر
معهد علم المكتبات والعلوم الوثائقية
جامعة وهران - الجزائر

1- مقدمة :

عديدة هى الدراسات والأبحاث التى نشرت فى العشرية الأخيرة والتى تطرح إشكالية استعمال والتحكم فى التكنولوجيات الحديثة. عودتنا هذه الدراسات على عبارات واستنتاجات الأقل ما يمكن أن نقوله هو أنها انتهت إلى حصر هذه الإشكالية فى الممارسات الفعلية، إيجابيات وفوائد هذه التقنيات الحديثة فى الأوضاع والحالات المتعددة والعوائق السيكولوجية.

هدف هذا التدخل هو مقاربة إشكالية الانتقال التى تعيشها أنظمة المكتبات والمعلومات فى الجزائر. ففى سياق الأدبيات التى برزت فى الفترة الأخيرة، نشير إلى أن الإفرازات التى أسفرت عليها هذه التحولات التكنولوجية السريعة تأكدت صفاتها فى الأوضاع المتباينة والمتناقضة التى تعيشها أنظمة المكتبات والمعلومات. فإذا كان التباين فى بداية الأمر يخص الأنظمة التقليدية بالمقارنة مع الأنظمة الحديثة (التى تتوفر على وسائل تكنولوجية)، أصبح التباين يمس كل الأنظمة فى اختلاف أنواعها، تخصصاتها، ومواقعها الإستراتيجية.

حيث يصعب تحديد هذا التباين وتحديد المقاييس التى تمكن من وضع شبكة انتقائية والتمييز بين «الأنظمة المتقدمة» و «الأنظمة المتخلفة» فى المجالات التكنولوجية، وإلاّ ما معنى «أنظمة متخلفة»؟

وإذا كان استخدام نظم الاتصال المباشر والوسائل التكنولوجية للتخزين واسترجاع المعلومات، على سبيل المثال، مختصر على المكتبات ومراكز المعلومات المتخصصة، التى تتوفر على إمكانيات مالية «مستقلة»، تبقى الإحصائيات تؤكد على هذا الإتجاه بالنسبة للمراكز التابعة للمصالح الحكومية ومراكز الأبحاث دون المكتبات العامة أو المدرسية التى لازالت متخلفة عن المكتبات المتخصصة والجامعية. وحصرت أسباب هذا التخلف كما أصبح معروف من خلال بعض الدراسات والبحوث فى:

أ - عدم دراية المسئولين على هذه القطاعات بأهميتها.

ب ـ مشكلة التمويل وكيفية الإنفاق[1].

إلاّ أن العنصر الثالث فى نظرنا يتمثل فى إشكالية الانتقال التى تأخذ أساسياتها من الواقع التحولّى للمحيط المتفاعل مع الإبداعات المتواصلة للتقنيات الإلكترونية وتكنولوجيات المعلومات. أو بعبارة أخرى الصعوبات التى تعانى منها هذه الأنظمة فى تعاملها مع الجديد، الجديد المتحول والذى طغى وحال دون أن يُمكن هذه الأنظمة من الشروع فى مرحلة استحواذ هذه التكنولوجيات.

2- أنظمة المكتبات والمعلومات وديناميكية الانتقال :

إن الفرضية التى ننطلق منها هى أن أنظمة المكتبات والمعلومات فى وضعية انتقالية، لا تسمح تعريفها أو تحديدها بالمقياس الزمانى، الظرفى، المرحلة. كل من هذه الأنظمة فى المستوى التى وصلت إليه فى اكتسابها وتحكمها وتفاعلها مع التكنولوجيات الحديثة تعيش وضعية خاصة فى إطار وضعية انتقالية شاملة.

تبقى جاذبية التكنولوجيات الحديثة وتصورها فى مخيلات مستعمليها وموظفيها من أفراد مؤسسات مبهمة ومتناقضة الاقتراب فى شتى أشكالها، قدراتها وفعالياتها التقنية للإجابة على تساؤلات وحاجيات مستعمليها[2].

فمصطلح «الانتقالية» يحتوى بالنسبة لنا ازدواجية فى المعنى. حيث يحدد هذا الأخير:

أ ـ- بالنظر إلى التكنولوجيات وتحولها السريع.

ب ـ بالنظر إلى المحيط المؤسستى بطابعه الاقتصادى، الاجتماعى، الثقافى والرمزى ـ التصورى.

ويمكن توضيح وتلخيص هذا الطابع الانتقالى فى ما يلى :

1- فكل تقنية جديدة تبرز فى هذا المجال إلاّ وجلبت الانتباه وقللت من قيمة أو أهمية التقنية التى سبقتها. فهذا الأمر واضح فى مجالات بنوك المعطيات «التقليدية» على الخط المباشر أو على أشرطة أو أقراص ممغنطة والتى استبدلت بحامل جديد ألا وهى الأقراص المكثفة للقراءة فقط (CD-ROM). كما أصبحت الأقراص المكثفة التفاعلية (CD-I) والحاسب المتعدد الاستعملات (Multimedia) والإنترنت (Internet) التى فتحت مجالات جديدة وفى أغلبيتها متكاملة تأخذ مكانة قوية وكبيرة فى محيط المعلومات وتقليل من استعمال الوسائط الأخرى التى سبقتها حتى ولو لم تشاركها نفس الصلاحيات بصفتها الشاملة[3].

2- تعدد الأنظمة الإلكترونية، التقنيات والبرمجيات عقد من عملية اكتساب هذه التكنولوجيات وبالخصوص التحكم فيها وذلك مهما كانت درجة التدريبات والإمكانيات المتوفرة. فهذه الحركية والتحول السريع لم يترك المجال لأنظمتنا من أن تتحكم بكيفية شاملة ودقيقة فى التكنولوجية التى استطاعت بصعوبة أن تقتنيها وتوظفها فى مجالاتها حتى يفرض عليها التنقل والتعامل مع أنظمة الكترونية، وتقنيات وبرمجيات جديدة أخرى[4].

3- هذه التقنيات المتعددة الأشكال والاستعمالات من جهة، والتحولات السريعة التى تخصها من جهة أخرى، غيرت من الإقتراب السائد من مفهوم التسيير. لكن لم تؤثر بكيفية عميقة فى أنماط تسيير المكتبات ومراكز المعلومات التى بقيت على حالتها السابقة بل وأصبحت تشكل تناقضًا قويا بين التطلعات والممارسات.

هذه العناصر التى أشرنا إليها باختصار تبقى أساس معبر على الطابع الانتقالى التى تعرفه أنظمة المكتبات والمعلومات فى الجزائر، ونعتقد أنها لا تشكل حالة استثنائية بالمقارنة مع البلدان والمجتمعات الأخرى فى مستوى اقتصادى مماثل.

وانطلاقا من هذه الفرضية يمكننا تبرير هذه الوضعية الانتقالية لأنظمة المكتبات والمعلومات بمقاربة واقع السياسات المتبعة والممارسات الفعلية وبعض المعطيات الخاصة بالمحيط الجزائرى فى هذه الفترة الأخيرة.

3- إمكانيات الانتقال وشروط التحفيز :

العهد الجديد التى أصبحت تعيشه المكتبات ومراكز المعلومات باعتمادها الإعلام الآلى والتكنولوجيات الجديدة الخاصة بالتخزين واسترجاع المعلومات غيرت من النظرة التشاؤمية التى كانت سائدة فى الأوساط المهنية وخاصة منها العلمية والبحث. فالتطورات جعلت العديد من أنظمة المكتبات والمعلومات تتحول إلى مراكز متعددة الوسائط والاستعمالات (multimedia)، ولها بذلك القدرة على توفير المعلومات فى الأشكال وبالسرعة المطلوبة والإندماج فى الوضعية الانتقالية لهذه التحولات[5].

فمن بين 1950 مؤسسة مهتمة بالمعلومات فى كل القطر الوطنى (مكتبات على شتى أنواعها، مراكز المعلومات والبحث والتحليل، الخ. . .) 53% منها استطاعت أن تدمج فى هذا التحول. أما المراكز الوطنية التى يقدر عددها ب 12 وكذا المكتبة الوطنية والمركز الوطنى للأرشيف والمراكز الجهوية للأرشيف استطاعت أن تتحول إلى نماذج وطنية كما يتطلب موقعها الاستراتيجى.

إكتساب الوسائل التكنولوجية، وتخصيص ميزانية لبرمجيات جديدة وأجهزة تقنية أخرى، جعل العديد من المكتبات ومراكز المعلومات الجزائرية تقفز قفزة نوعية جديدة لم تعرفها من قبل. وحرية التصرف التى مُنحت للكثير من أنظمة المكتبات والمعلومات سمحت ـ على سبيل المثال ـ بالاشتراك فى بنوك وقواعد المعطيات فى مرحلة أولى، حتى ولو لم يكن هناك نوع من التنسيق ـ مراقبة ـ المسبق لتجاوز الازدواجية فى الاشتراك والتكرار وتجنب المصارف الغير مبررة. هذا الانحراف فى المرحلة الأولى من حياة المؤسسات فى علاقتها مع المحيط الجديد والمتطلبات الجديدة، يمكن اعتباره «أخطاء الطفولة»[6].

بالفعل لقد فتحت هذه المرحلة مجالات جديدة لأغلبية المؤسسات، على أساس التفاعلات المتبادلة التى أصبحنا نعيشها. ساهمت كل القنوات التقليدية منها والحديثة فى الترويج للتكنولوجيات الجديدة، ميزاتها وتوفيرها التسهيلات لعملية التسيير. فأصبحت الملتقيات العلمية والنشرات الإعلامية والدوريات العلمية تخصص حصة كبيرة لهذا الموضوع. وعليه بات المحيط المباشر والغير المباشر يساهم فى الدفع إلى الانتباه واعتناق هذا السبيل الذى بدونه لا يمكن لأنظمة المكتبات والمعلومات أن تقوم بدورها على أحسن وجه.

هذا ما يلاحظ من خلال الدور الذى لعبته ولازالت تلعبه المراكز الوطنية فى تحفيز المؤسسات القاعدية لتبنى الإعلام الآلى والتكنولوجية الجديدة فى أساليب التسيير[7].

على سبيل المثال، يعتبر مشروع شبكات تبادل المعلومات التى وظفها مركز (CERIST) بواسطة الموزع ASTIS (Algerian Scientific and Technical Information Server) فى سنة 1992 أول مشروع جدى فى هذا المجال، حيث سمح هذا الأخير الاتصال المباشر ببنوك المعطيات الوطنية والأجنبية المتخصصة فى الإعلام العلمى والتقنى وفتح المجال لاستفسار بنوك المعطيات المخزنة فى الأقراص المكثفة للقراءة فقط وذلك عن طريق نظام SARCOM. كما فتح المجال لخدمات تبادل المعلومات فى إطار العناوين الإلكترونية (messagerie éléctronique)[8].

4- الإنترنت: رمز ديناميكية التحول وصعوبة الانتقال :

الإلتحاق بشبكة الإنترنت أصبح محل اهتمام وانشغال داخل أنظمة المكتبات والمعلومات وكذلك فى محيط هذه الأخيرة.

تنصيب مركز البحث فى الإعلام العلمى والتقنى (CERIST) كمركز وطنى لتوزيع وتسيير الاشتراكات فى شبكة الإنترنت لم يعد بالأمر السهل بالنسبة لهذه المؤسسة، خاصة أمام تدفق الطلبات وإلحاحات المؤسسات والأفراد.

فمنذ الثلاث سنوات الأخيرة إستطاع المركز (CERIST) أن يدير هذه العملية حيث تم إلى حد الآن تلبية طلبات المؤسسات التابعة للمصالح الحكومية والجامعية بنسبة 51% من مجموع الطلبات والاحتياجات. واعتمد المركز على توزيع العناوين الإلكترونية E-MAIL فى هذه المرحلة بالدرجة الأولى دون إمكانية اعتماد النمط النصى والغرافى. حيث تتمركز أغلبيتها فى الجزائر العاصمة و120 إشتراك بمدينة وهران ما يعادل 10% من الطلبات.

وبهدف التحكم فى هذه السوق الجديدة، فتح مركز (CERIST) مراكز جهوية لها صلاحيات استقبال وتقديم الدعم التقنى وإدارة الاشتراكات. إلاّ أن توسيع هذه الشبكة وفتح المجال إلى العديد من الطلبات لم يتم بصفة مقبولة، فالصعوبات والعوائق حالت دون ذلك.

أ ـ الصعوبات التقنية :

يبقى الإلتحاق بشبكة الإنترنت مرهون بالإمكانيات التقنية، والتسهيلات والترخيص التى توفرها مصالح البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. ولحد الآن تبقى الشبكة الهاتفية عاجزة على تلبية كل الطلبات. مما جعل المجهودات المبذولة والطموحات للاشتراك فى شبكة الإنترنت، أمرا صعبا ويكاد أن يكون مستحيلا بالنسبة للبعض على المدى القصير.

وفى هذا الصدد بادرت وزارة التعليم العالى والبحث العلمى إلى إبرام إتفاقية مع مصلحة المواصلات السلكية واللاسلكية لفتح المجالات وإعطاء الإمكانيات والتسهيلات للمؤسسات التابعة لها للإلتحاق بإنترنت.

إن هذا العائق التقنى حتى ولو يكتسى طابعا إراديا بالنسبة لمؤسسات حكومية كمصلحة المواصلات السلكية واللاسلكية إلاّ أنه لا يخلو من خلفيات سياسية وأخرى إقتصادية ـ مالية.

ب ـ الصعوبات المالية :

تبقى قيمة الاشتراك فى شبكة الإنترنت هى الأخرى تشكل عائقا فى وجه المترشحين، ويعتبر ثمن الاشتراك مرتفع جدا بالمقارنة مع الدول الأخرى. ويقدر هذا الثمن ب5 ملايين د. ج بالنسبة للحصول على عنوان إلكترونى و 10 ملايين د.ج بالنسبة للاشتراك السنوى الكامل. ففى أغلب الحالات يكتفى المشترك باختيار النمط الأكثر تكلفة دون الإختيارات الأخرى.

فهذه الشروط المالية التى لا يمكن أن تتحملها إلا المؤسسات الكبيرة الحجم والتى تتوفر على ميزانية معتبرة تشكل عائقا يصعب على المؤسسات الصغيرة أو المكتبات العامة والمدرسية أن تطمح إلى هذا السبيل.

ت ـ الصعوبات التنظيمية :

يتقدم مركز (CERIST) كالمؤسسة الوحيدة المكلفة بإدارة عملية الاشتراك والإلتحاق بإنترنت على المستوى الوطنى. واستطاع إلى الآن أن يتجاوز صعوبات المرحلة الإبتدائية دون أن يلبى جل الحاجيات والطلبات. فعدم فتح المجال أمام المؤسسات ـ عامة أو خاصة ـ أخرى فى ترشيح نفسها فى مجال خدمات

إنترنت، شجع الموقع والموقف الاحتكارى ل CERIST فبالرغم من الإمكانيات التى يتوفر عليها هذا الأخير، إلا أن أساليب التسيير تبقى غير ملائمة والقدرات والكفاءات غير مُستغلة بكيفية محكمة.

5- التفاعل مع المحيط :

إن الاهتمامات التى أصبحت توليها الأطراف المتعددة فى الهيئات الحكومية فى مجال المعلومات فى الجزائر، يمكن اعتبارها امتدادًا لانشغالات قديمة المفعول، أخذت كمحور إشكالية التنمية المتعددة الأشكال وذلك منذ الإستقلال. المسألة المحورية الأولى التى أصبحت تطرح بإلحاح منذ ذلك الوقت وبالخصوص فى الآونة الأخيرة هى التى تتعلق بنظام وطنى للمعلومات. ويمكن اتخاذ هذه النقطة كمحور لإشكالية المحيط التى بقيت تتعامل معه أنظمة المكتبات والمعلومات فى الجزائر، حسب معطيات التحولات السياسية ـ الاقتصادية والتغيرات الفعّالة على الساحة العلمية.

فإذا اعتبرنا أن الإتجاه الأساسى فى عملية إرضاء قواعد نظام وطنى للمعلومات بدأ يبرز فى السبعينيات، فإن التجسيد الفعلى يمكن تحديد فترة نموه فى الثمانينيات، من خلال عملية خلق أنظمة وطنية قطاعية، حسب النشاطات الأساسية الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية. حيث تجسدت فى المراكز الوطنية للمعلومات كالمركز الوطنى للتوثيق الاقتصادى والاجتماعى (CNDES)، مركز الإعلام العلمى والتقنى والتحويل التكنولوجى (CISTTT)، الديوان الوطنى للإحصائيات (ONS)، ... إلخ.

تم تدعيم هذا الإتجاه بتحويل مركز الإعلام العلمى والتقنى (CISTTT) إلى مركز البحث فى الإعلام العلمى والتقنى (CERIST) 1985، حيث كلف هذا المركز بعملية وضع سياسة وطنية للإعلام العلمى والتقنى فى إطار نظام متكامل.

هذا الإتجاه التنموى شجع سياسات قطاعية متعددة وغير متوازنة فى مجال المعلومات. كما أثر على قدرات الأنظمة ذات البعد الوطنى أو المحلى ـ على حد السواء ـ فى مواجهة الحاجيات المتواصلة وبالتالى سياسة الاقتناء والتحكم فى التكنولوجية وإدماجها فى إطار تنسيق تفاعلى[9].

ثم الإفتقار لإطار قانونى ومعيارى ساهم هو الآخر فى بروز اختلالات فى أساليب وأنماط التسيير المتبعة.

6- عناصر الخلاصة :

ففى سياق هذه العناصر التى أشرنا إليها بسرعة واختصار، تبقى أنظمة المكتبات والمعلومات فى الجزائر تمتاز بخاصيتين اثنتين فى استعمالها وتفاعلها مع التكنولوجيات الحديثة المتعددة والمتجددة:

1- أنها باقية على نمط التباين والاختلاف فى مابينها. وبدل من أن تقوم التكنولوجيات الحديثة من تقليص أو أكثر من هذا محو البعد والتمايز بين أنماط تسيير التفاعل مع المحيط، بقيت هذه الأنظمة تعانى من غياب رؤية وطنية أو محلية واضحة المعالم فى اقتنائها وتوظيفها هذه التكنولوجيات.

2- إستحواذها التدريجى البطىء لوسائل وتقنيات تتحكم فيها حتمية التطور السريع. هذا الطابع التناقضى يعكس الصورة الحقيقية لواقع محيطنا الإجتماعى، والاقتصادى، والثقافى، ... إلخ.

ونعتقد أن هذه الميزات لاتخص الجزائر فقط، بل المجتمعات التى لها مستوى اقتصادى مماثل فى الوضعية الانتقالية الحالية.

مراجع

1- Lupovici, C.- L'enseignement des nouvelles technologiques face aux besoons des bobliothèques.

In Revue Maghrébine de Docmentation, Tunis, n° 6/7, mai 1992, p. 61-66.

2- بومعرافى، بهجة .ـ التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على المكتبات والمعلومات .ـ مجلة المعلومات العلمية والتقنية. الجزائر، الجزء الثانى، العدد 2، 1992، ص 103-106.

3- Nouvelles opportunités offertes aux éditeurs par le Marché des services d'information. Résuné analytique. Bruxelles, CEE, 1993.

3- Blanquet, M.F- l'information Paris, ESF éditeur, 1992. 239p.

4- Ghariani, C., Kefi, N.- Les nouvelles technologies et la formation en D.B.A.: problèmes et primesses.

In Revue Maghrébine de Docmentation, Tunis, n° 6/7, mai 1992, p. 61-66.

5- Peliu, P., Vullemin, A. et all.- Les nouvelles technologies de la documentation et de l'information. Paris, la Documentation famcaise, 1985,503p.

5- Guyot, B - Nouvelles technologies: et pourquoi pas les techniques de communication In Revue Magheredine de Documentation, Tunis, n 6/7, mai 1992,p47-51.

6- بومعرافي، بهجة ـ التكنولوجيا وتأثيرها علي المكتبات والمعلومات .ـ مجلة المعلومات العلمية والتقنية. الجزائر، الجزء الثاني ، العدد 2 ، 1992 ص 103-106.

7- Systeme national d'Informotion: Etat actuel et perspectives d'avenir. Actes du ler seminaire natioanl, Alger CERIST, 27-28 juin 1993.

8- Benhamadi, M., Aouaouch, E.- Les réseaux de recherche de l'information scientifique et technique.

In RIST, vol.4, n° 1,,1994, p.18.

9- Systéme national d'information: Etat actuel et perspecives d'avenir. Actes du ler séminaire natioanl, Alger, CERIST, 27-28 juin 1993.